بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

مجلس النـــواب

هيئة الرئاسة

الأمانة العامة

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

تقـــريـــر
موجـــز عـــن أعمـــال المجلـــس
خـــــلال الفترة الثالثة من الـــدورة الأولى
لدور الانعقاد السنوي الثامن عشر

الرقـم : (١٨/١/٣)

التاريخ : ١٦/ ٥/ ١٤٤٤ هـ

الموافـق : ١٠/ ١٢ /٢٠٢٢م

الأخ / رئـــــــــيس المجلـــــــــس المحتـــرم
الإخـــوة / أعضـــاء هيئـــة الرئاســـة المحترمون
الإخـــــوة / أعضـــــاء المجلـــــس المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

إليكم تقريراً موجزاً عن أعمال المجلس خلال الفترة الثالثة من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي الثامن عشر .. حيث بـــدأت أعمـــال هـذه الفتـــرة بتـــاريخ ٢/ جمادى الأولى/١٤٤٤هـ المـــــوافق ٢٦/ نـــــوفمبر/ 2022م وانتـهـــــت بتـاريـــــخ ١٣/ جمـــــادى الأولى/١٤٤٤هـــــ الموافق ٧/ ديسمبر/ ٢٠٢٢م عقد فيها المجلس (٩) جلسات وقف خلالها أمام المواضيع التالية..

أولاً : رفع الاخ/ رئيس المجلس وهيئة الرئاسة وأعضاء المجلس برقية تهنئة إلى قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، ورئيس المجلس السياسي الأعلى فخامة المشير الركن مهدي محمد المشاط وأعضاء المجلس السياسي والشعب اليمني وابطال القوات المسلحة والامن المرابطين في جبهات العزة والشرف بمناسبة عيد الجلاء الـ (٣٠) من نوفمبر المجيد.

وأكدوا في البرقية أن عيد الجلاء الـ (٣٠) من نوفمبر المجيد مثل في جوهره علامة مضيئة ونقطة انطلاق وتحرر وانعتاق من وصاية وتسلط قوى الهيمنة العالمية ورحيل آخر جندي من جنوب الوطن.

كما اكدوا أن احتفاؤنا بهذه المناسبة يأتي تزامنا مع نضالات شعبنا الصامد في مواجهة تداعيات العدوان والحصار لما يقارب الثمان سنوات من الصمود والتصدي للمحتلين والغزاة الجدد أدوات الاستعمار القديم الجديد .. سائلين المولى عز وجل أن يمن على اليمن بالنصر والتحرير والتقدم والازدهار وأن يتحقق لشعبنا الصامد في وجه العدوان والحصار كل ما يصبو إليه من خير وسؤدد وأن تعود هذه المناسبة وقد تجاوز شعبنا هذه المرحلة الاستثنائية من تاريخ اليمن المعاصر وحل السلام كل ربوع اليمن السعيد.

وجدد المجلس تحذيره لحكومة فنادق الرياض من التوقيع على الاتفاقيات والصفقات المشبوهة بإسم الجمهورية اليمنية والتي كان أخرها توقيع اتفاقيات مع صندوقي النقد الدولي والعربي والتي في ظاهرها دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي الشامل لليمن بقيمة مليار دولار واخرى بثلاثمائة مليون دولار في حين أن الهدف من هذه القروض هو تحميل الشعب اليمني اعباء اضافية في اطار الحرب الاقتصادية التي يشنها تحالف العدوان وادواته على الشعب اليمني.. والتحايل على استمرار نهب ثروات الشعب اليمني من النفط والغاز .

وأكدوا بأن حكومة المرتزقة لم تكتف بنهب ثروات الشعب اليمني السيادية من النفط والغاز والثروة البحرية بل تتجاوز ذلك لإغراق الشعب اليمني في قروض عبثية ..واعتبر المجلس تلك الاتفاقيات باطلة ومخالفة كونها لا تستند لأي إطار دستوري او قانوني..

وحمل الإخوة أعضاء المجلس حكومة مرتزقة الرياض المسؤولية الكاملة.. وأكدوا أن الشعب اليمني لن يتحمل اي تبعات عن تلك القروض كون عائداتها يتم العبث بها في صرفيات وتحركات مشبوهة لحكومة مرتزقة الرياض ودون ان يستفيد منها الشعب اليمني في صرف مرتبات موظفي الدولة او تحسين الخدمات الأساسية للمواطنين في الجمهورية اليمنية.

وكرروا تحذيرهم للدول والجهات التي تتماهى مع تحالف العدوان ومرتزقته في التوقيع على مثل تلك الاتفاقيات والصفقات المشبوهة.. واكدوا ان اليمن يحتفظ بحقه القانوني والدستوري في مقاضاة تلك الجهات.. ونوه المجلس إلى ان مثل تلك الاتفاقات مخالفة للدستور والقوانين اليمنية النافذة، التي تشترط عرضها على مجلس النواب ومقره الدستوري العاصمة صنعاء لمناقشتها والمصادقة عليها..

ثانياً : أدان مجلس النواب تماهي حكومة فنادق الرياض في تنفيذ مخطط الحرب الاقتصادية على الشعب اليمني واستخدامها مطية لشن عقاب جماعي على اليمنيين بهدف زيادة الأعباء المعيشية والتضييق عليهم.

واستنكر المجلس استمرار حكومة الفنادق في التوقيع على اتفاقيات القروض المشبوهة وإهدار ثروات الشعب اليمني والعبث بمصالحه ومقدراته وآخرها قرار ما يسمى وزير المالية بحكومة الفنادق الموالية لتحالف العدوان السعودي الإماراتي المدعوم أمريكياً بفرض رسوم إضافية على التجار المستوردين.

واعتبر هذا الإجراء التعسفي لحكومة الفنادق جريمة تضاف إلى سلسلة الجرائم والمؤامرات التي يرتكبها تحالف العدوان ومرتزقته وفي إطار جرائم الحرب والحصار التي تستهدف حياة الشعب اليمني وسبل العيش الكريم ما يضاعف من الأعباء على اليمنيين في مختلف محافظات الجمهورية.

وأكد أعضاء مجلس النواب أن مثل هذا الإجراء التعسفي يضر بحركة التجارة الداخلية في مختلف المحافظات ويضاعف من نسب الفقر والمجاعة بين أوساط المواطنين .. مطالبين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والدولية بتحمل مسؤولياتها الإنسانية والقيام بواجباتها في وقف هذا الإجراء التعسفي ومنع نهب ثروات الشعب اليمني والعبث بها.

وفي سياق متصل أدان مجلس النواب التفجير الإجرامي الذي استهدف المصلين في مسجد الزيار غرب ساحل حضرموت وأسفر عن استشهاد سبعة وجرح ٢٢ آخرين.

واستنكر المجلس هذا العمل الارهابي الغادر وما تشهده المحافظات اليمنية المحتلة من انفلات أمني وإقلاق للسكينة العامة.

ثالثاً : ثمن المجلس مواقف الأحرار في العالم من برلمانيين وسياسيين وإعلاميين ومثقفين وعلماء ورجال دين، التي تتجاوز جدار الصمت تجاه ما يتعرض له الشعب اليمني من ظلم وعدوان وحصار لما يقارب ثمان سنوات.

واستهجن المجلس معايير مجلس الأمن والأمم المتحدة المتحيزة للسياسة الأمريكية والتي تحاول التغطية على سقوط أقنعة الزيف والعمالة والارتزاق للحيلولة دون معرفة حقيقة ما يجري في اليمن من نهب منظم للمقدرات والثروات وحرمان الشعب اليمني الاستفادة منها في صرف مرتبات موظفي الدولة وتحسين الخدمات ورفع الوصاية والصلف والتعنت الذي تمارسه دول تحالف العدوان السعودي الإماراتي ومرتزقته.

وحيا المجلس المواقف والأصوات الحرة المناصرة للشعب اليمني ومظلوميته غير آبهة بسطوة قوى الاستكبار العالمي أو مغريات أموال النفط الملطخة بدماء الشعب اليمني ومنها المواقف التي تؤكد فشل المؤامرة على اليمن وإخفاق السياسة الأمريكية بعد سنوات من الحرب والحصار.

وجدد المجلس التأكيد على حق الشعب اليمني في الاستفادة من ثرواته النفطية والغازية ووقف العبث بها.

ورحب المجلس بزيارة أي وفود من اتحاد البرلمان الدولي واتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومن يرغب من برلمانات العالم في زيارة اليمن لمعرفة حقيقة الأوضاع في اليمن والاطلاع على حجم الدمار الذي خلفه العدوان.

وأشار أعضاء المجلس إلى أن ما يسمى بالمندوب الأمريكي في اليمن يعترض على مطالب الشعب اليمني بصرف مرتبات موظفي الدولة وتسخير عائدات ثروات اليمن من النفط والغاز لصالح التنمية ويعتبر تلك المطالب عرقلة للهدنة .. مؤكدين أن الشعب اليمني لا يستجدي أحدا بل يطالب باستعادة ثرواته المنهوبة.

وتساءلوا "ما هي المطالب المشروعة من وجهة نظر الإدارة الأمريكية وهل هي تدمير كل مقومات الشعب اليمني بما فيها هدم البيوت على رؤوس ساكنيها واستهداف صالات العزاء والأفراح والطرق والجسور

والمنشآت العامة والخاصة والأسواق والمساجد وحتى آبار المياه، وكذا منع دخول السفن المحملة بالمواد الغذائية والأدوية والوقود والأدوية في الوقت الذي يدّعون فيه دخول الصواريخ الإيرانية".

كما أكد أعضاء المجلس على ضرورة الاصغاء لمطالب الشعب، واحترام إرادته في رفض الوصاية عليه كدولة مستقلة وحقه في حماية موانئه وإيقاف نهب موارده من النفط والغاز وفرض واقع جديد يكفل حماية السيادة والثروة على الأرض، وبما يحقق الاستفادة لكل الشعب اليمني في محافظات الجمهورية.

ودعا المجلس كافة الأحرار في العالم إلى دعم خيارات السلام وإخراج اليمن من حالة اللا سلم واللا حرب لتفادي الكارثة الناتجة عن تداعيات العدوان والحصار والتي تقرع أجراس الخطر في ظل حرب اقتصادية تستهدف الشعب اليمني من خلال التضييق على سبل العيش وتفاقم معاناته في أسوأ كارثة إنسانية تسببت بها الحرب العدوانية على البلد.

وطالب الأحرار في برلمانات العالم إلى دعم إرادة الشعوب والضغط على مجلس الأمن والأمم المتحدة والمنظمات والهيئات التابعة لهما بتحمل المسؤولية الانسانية والأخلاقية لوقف نهب ثروات الشعب اليمني ووضع حد للتحركات المشبوهة لحكومة فنادق الرياض وما تبرمه من صفقات وقروض وعقود مشبوهة يجري العبث بها واستخدامها لدعم التنظيمات الارهابية في المحافظات المحتلة وصرفها على الفاسدين الذين يتاجرون بمعاناة شعب بأكمله.

رابعاً : استمع المجلس الى التوصيات الواردة في تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن مشروع موازنة المجلس للعام المالي ١٤٤٤هـ .. وبعد نقاش مستفيض اقر المجلس اعادة التقرير إلى لجنة الشؤون المالية لمزيد من الدراسة بحضور الأخ رئيس المجلس ورؤساء اللجان الدائمة بالمجلس بعد عصر اليوم وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس في جلسة يوم غدٍ الأحد ١٤٤٤/٥/٣هـ الموافق ٢٠٢٢/١١/٢٧م .. وفي الجلسة المحددة أرجأ المجلس مناقشة تقرير اللجنة المكلفة باستكمال نقاش مشروع موازنة المجلس للعام المالي ١٤٤٤هـ في ضوء ملاحظات الإخوة أعضاء المجلس المطروحة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/٥/٢هـ الموافق ٢٠٢٢/١١/٢٦م إلى جلسة يوم غدٍ الاثنين ١٤٤٤/٥/٤هـ وفي الجلسة المشار إليها أقر المجلس موازنته التشغيلية للعام الحالي ١٤٤٤هـ وذلك بحسب ما هو معتمد في موازنة العام الماضي والالتزام بالاتفاق السابق الموقع عليه وبحسب الحضور والغياب وكلف المجلس الأخ / عبدالسلام صالح هشول زابية نائب رئيس المجلس بمتابعة الجهات المختصة لإعادة ما تم خصمه من موازنة المجلس بما يلبي المتطلبات الضرورية لا نجاح عمل المجلس ..

كما اقر تكليف الإخوة / عبدالسلام صالح هشول زابية نائب رئيس المجلس ورئيس لجنة الشؤون المالية والأمانة العامة ودائرة الشؤون المالية باستدعاء أمناء الصناديق لمعرفة ما لديهم من عهد مالية والزامهم بتصفيتها وعلى ضوء ذلك يتم مناقشة الحسابات الختامية لموازنات المجلس للأعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠) والبت فيها .

خامساً : اقر المجلس بالإجماع تجديد الثقة لهيئة رئاسة المجلس الحالية للفترة القادمة وعلى هيئة رئاسة المجلس الاجتماع وتوزيع مهامها وفقاً للائحة ثم قدم الاخ / رئيس المجلس والأخ / عبدالسلام صالح زابيه نائب رئيس المجلس الشكر والتقدير للإخوة أعضاء المجلس الأوفياء على تجديد الثقة لهم كما أكدوا بأنهم سوف يكونوا عند حسن الظن بهم وأنهم سوف يكونوا اهلا لهذه الثقة الغالية مطالبين الجميع التعاون وخاصة في الوضع الراهن وأي نجاح للهيئة هو نجاح للأعضاء وللمجلس وما اقره المجلس فإن الهيئة ملزمه بتنفيذه .

سادساً : استمع المجلس الى رسائل الحكومة المقدمة من الاخ / على عبدالله ابو حليقه وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى بشأن :

أ- رسالة الأخ / رئيس مجلس الوزراء التي نقل في مستهلها مباركته وأعضاء حكومة الانقاذ الوطني بمناسبة تجديد ثقة مجلس النواب بالإجماع لهيئة الرئاسة لفترة برلمانية جديدة متمنين لهم التوفيق والنجاح في مهامهم التشريعية والرقابية في الفترة القادمة ..واشار الاخ/ رئيس مجلس الوزراء في رسالته إلى حرص الحكومة على مواكبة نشاط المجلس في الجانبين التشريعي والرقابي في اطار تحقيق التكامل والتنسيق وتوحيد الجهود المشتركة .كما اشار إلى عدد من المواضيع ومشاريع القوانين التي من المزمع عرضها على المجلس لاستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة بشأنها بحسب اولوياتها في هذه الفترة

ب- تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقرير لجنة المياه والبيئة بشأن نتائج المراجعة التقييمية التي قام بها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بأمانة العاصمة التي أقرها المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٤٣/١١/١٤هـ الموافق٢٠٢٢/٦/١٣م بناء على مذكرة الاخ/ وزير الداخلية رقم (٤٦٩ص٤) بتاريخ ٢٨ /صفر/ ١٤٤٤هـ الموافق ٢٠٢٢/٩/٢٤م .

جـ - مستوى تنفيذ ما يخص وزارة النقل من توصيات المجلس الموقر في تقرير لجنة الاتصالات بشأن زيارتها الميدانية لقطاع الأرصاد حيث تضمنت الإجراءات التالية :

- التقرير الخاص بالخسائر والانتهاكات التي تعرض لها قطاع الطيران المدني والأرصاد خلال الفترة من مارس٢٠١٥م وحتى ٢٠٢١/١٢/٢١م .

- الخطة المزمنة لمتطلبات تعزيز البنية التحتية لقطاع الأرصاد لإنشاء مركز الإنذار المبكر للطقس والمناخ بناء على مذكرة الاخ / وزير النقل رقم (و . ن/١٧١٣/٢٠٢٢م) وتاريخ ٢١/ ربيع ثاني ١٤٤٤ الموافق ٢٠٢٢/١١/١٥م.

د - مستوى تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بوزارة الصحة والسكان والجهات التابعة لها والتي اقرها المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/٢/١٥هـ الموافق ٢٠٢٢/٩/١١م وما زالت الوزارة في إطار التنفيذ والتصحيح بشكل مستمر وطالب باستيعاب تلك الاجراءات ضمن المنفذ من قبل الحكومة في ما يخص توصيات المجلس .. وأقر المجلس احالة تلك الرسائل إلى اللجان المختصة .

سابعاً : ناقش المجلس ما يتعرض له مرضى السرطان من معاناه أمام مراكز علاج السرطان وذلك لعدم توفير العلاجات المطلوبة لأن صندوق دعم مرضى السرطان لم يصرف هذه العلاجات بانتظام مما يسبب لهؤلاء معاناة شديدة أدت إلى وفاة البعض منهم .. كما تطرق الأخوة الاعضاء الى ما يعانيه أبناء محافظة الحديدة من ارتفاع لأسعار الكهرباء حيث لم يقم صندوق دعم كهرباء الحديدة بأي دور بالرغم انه انشئ لهذا الغرض وأقر المجلس أن يتم طلب حضور الأخوة الوزراء المعنيين إلى المجلس خلال الأسبوع القادم لمناقشة ذلك .

ثامناً : ناقش المجلس مشروع قانون رقم ( )لسنة ٢٠٢٢م بشأن الأرصاد الجوية في ضوء تقرير لجنة النقل والاتصالات مادة مادة ..وبعد النقاش اجرى المجلس التصويت على المشروع وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة .

تاسعاً : استمع المجلس إلى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق بشأن مشكلة الأراضي في منطقة القصرة بالجروبة مديرية بيت الفقية محافظة الحديدة .. وتقرير اللجنة المشتركة من لجان (الخدمات ، العدل والأوقاف ، العرائض والشكاوي) ورئيس لجنة التقنين ومقرر اللجنة الدستورية والقانونية بشأن ما تضمنته المذكرة الموقعة من عدد من أعضاء المجلس عن مشكلة الأراضي بمحافظة الحديدة .. وبعد نقاش مستفيض اقر المجلس توجيه رساله للأخ/ المشير الركن مهدي محمد المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى وهي كما يلي :

فخامة المشير الركن / مهدي محمد المشاط

رئيس المجلس السياسي الأعلى **المحترم**

تحية طيبة وبعد :

نود الاحاطة بأن مجلس النواب ناقش في جلسته المنعقدة صباح اليوم الاثنين بتاريخ ١٤٤٤/٥/١١هـ الموافق ٢٠٢٢/١٢/٥م موضوع الاشكالات المتعلقة بالأراضي في محافظة الحديدة ، ونظراً لأهمية الموضوع فقد أقر المجلس أن تُكلف لجنة مشتركة تُمثل فيها الجهات التالية :

١ - مجلس النواب
٢ - رئاسة مجلس الوزراء
٣ - وزارة الدفاع
٤ - وزارة الداخلية
٥ - وزارة الإدارة المحلية
٦ - وزارة العدل
٧ - النيابة العامة
٨ - الهيئة العامة للأوقاف
٩ - الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني
١٠ - محافظة الحديدة

وذلك للنزول الميداني إلى محافظة الحديدة لتقصي الحقائق حول تلك الاشكالات وتحديد الأراضي الخاصة بأملاك الدولة والأراضي الخاصة بالأوقاف ورفع تقرير مفصل بذلك إلى المجلس ليتسنى للمجلس توصية الحكومة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحسم تلك الاشكالات في ضوء ذلك .
وعليه لزم العرض عليكم للتكرم بالاطلاع والموافقة على تشكيل اللجنة المشار إليها .

وتقبلوا خالص التحية ،،،

أخوكم /

يحيى علي الراعي

رئيس مجلس النواب

عاشراً : استمع المجلس إلى تقرير اللجنة المشتركة من الشؤون الدستورية والقانونية وتقنين احكام الشريعة الإسلامية والعدل والاوقاف بشأن مشروع قانون تعديل المادة (٤) من قانون الإقرار بالذمة المالية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦م .. وارجاء مناقشته إلى جلسة قادمة .

حادي عشر : استمع المجلس إلى تقرير اللجنة المكلفة من المجلس بالنزول الميداني لتقصي الحقائق حول الشكوى المقدمة من الاخ/ عبدالرحمن الأكوع عضو المجلس .. وأرجأ مناقشته إلى جلسة قادمة .

ثاني عشر : وجه الإخوة الأعضاء عدد من الاسئلة لبعض الإخوة الوزراء .. و أورجئ الرد عليها إلى الفترة القادمة .

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء